كسلاح مضاد للصواريخ الباليستيكية. وقد عرضت الشركة الصاروخ «حيتس» دون مرحلة الدفع الاساسية الخاصة به، وهو على شكل انبوب له قطر ضيّق وقطر أوسع خلفي، في مقدمه «انف مخروطي» وفي مؤخرته أربع زعانف صغيرة (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٨/ ١٩٨٩). والمعروف ان برنامج التطوير يتمّ بموجب عقد قيمته ١٥٨ مليون دولار مع «هيئة مبادرة الدفاع الاستراتيجية» الاميركية، وانه يفترض انجاز التحليق التجريبي الاول في أواخر العام ١٩٨٩، أو اوائل العام ١٩٩٠. وقد أكدت الشركة الاسرائيلية ان مدى «حيتس» الفعّال ضد الصواريخ الباليستيكية هو حتى ارتفاع ٣٠ كيلومتراً ومسافة ٧٠ كيلومتراً، علماً بأن المدى الأقصى ربما يصل ٩٠ كيلومتراً (**جينز ديفينس ويكلي**، ٧/ ١٠/ ١٩٨٩). ويحتمل ان يتمّ تطوير نظام أوسع يدمج أجهزة الرادار للانذار المبكّر وضبط الرماية لتعمل في الاتجاهين، الافقي والعمودي.

يتفق ما سبق مع الجهود المبذولة في مجال الفضاء، ايضاً، وخاصة في ضوء تصريح رئيس وكالة الفضاء الاسرائيلية، يوفال نئمان، عن ان اسرائيل ستضطر، برأيه، الى استخدام «نظام انذار جوي يتمّ تركيبه على قمر اصطناعي كجزء من شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ ' حيتس ' ، التي تقوم اسرائيل بتطويرها» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/ ٨/ ١٩٨٩). وقد اعترضت المصادر العسكرية على اعلانه عن ذلك، لما فيه من ضرر أمني. كما ظهرت علامة أخرى على مشاريع اسرائيل في هذا المجال، وهو قيام الادارة الاميركية بدراسة امكان السماح لشركة اميركية ببيع جهاز كومبيوتر رئيس («سوبر») اليها، وهو جهاز يساعد في ادارة بحوث ونشاطات الفضاء والصواريخ وحتى الحرب النووية، وهو امر لم تتمتع به سوى الدول الاعضاء في أحلاف عسكرية رسمية مع الولايات المتحدة (**الحياة**، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٩). وأخيراً، فقد نفّذت قيادة الجبهة الوسطى في الجيش الاسرائيلي مناورة لاختبار قدرات الهيئات المحلية على تلقي ضربة مفاجئة بأسلحة الدمار الشامل، وذلك في مدينة القدس، في الخامس من أيلول (سبتمبر)، حيث شاركت هيئة الاسعاف والجيش والطائرات المروحية بنقل المصابين الوهميين الى المستشفيات (**هآرتس**، ٦/ ٩/ ١٩٨٩). وتأتي هذه المناورة ضمن الجهود المستمرة لمواجهة خطر الهجوم الكيميائي، أو الجرثومي، العربي، علماً بأن اسرائيل قد أكدت، مؤخراً، أيضاً، قلقها ممّا ادعت بأنه مشروع سوري لتخصيص مبلغ ٣,٥ مليارات دولار لبناء ستة مفاعلات نووية، بما يشير الى توقّع ظهور برنامج سوري لتطوير الاسلحة النووية، لتركيبها على متن الصواريخ الباليستيكية (**الحياة**، ١٦ ـ ١٧/ ٩/ ١٩٨٩).

خطط الجيش

وافقت الحكومة الاسرائيلية، في الرابع من أيلول (سبتمبر)، على الخطة الخمسية الجديدة التي قدّمها وزير الدفاع، اسحق رابين، وصاغها الجيش. وكانت الخطة قدّمت قبل يوم، بحضور رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، ونائبه، اللواء ايهود ابراك، ورئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء امنون شاحاك، ورئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، وقادة الاسلحة والقيادة الميدانية؛ وهي تنقسم الى شقين: يتعلق أولهما بمتطلبات القوات المسلّحة للسنوات الخمس المقبلة، ابتداء من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، وثانيهما بمرحلة السنوات العشر المقبلة (**يديعوت احرونوت**، ٤/ ٩/ ١٩٨٩). وقد تضمّنت الخطة الخمسية المقرة، التي تأخر اقرارها سنة كاملة، بسبب الانشغال بالانتفاضة، تخفيض عدد الافراد واخراج بعض الدبابات والطائرات من الخدمة، الى جانب محاولة تركيز الكفاءات المهنية وتطوير وحدات الحرب الالكترونية (**الحياة**، ٥/ ٩/ ١٩٨٩).

هذا، والمعروف انه تمّ تعديل، وتأجيل، الخطة تكراراً، بسبب الغاء مشروع بناء طائرة «لافي» وانتهاء حرب الخليج، والخلافات حول مقتنيات سلاحي البحرية والجو، أيضاً، وكان لرئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، ولنائب رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، الضلع الاساس في وضعها (**جينز ديفينس ويكلي**، ٩/ ٩/ ١٩٨٩). وقبل اقرار الخطة، كان الوزير رابين طلب مبلغ ٧٠٠ مليون شيكل (٣٥٠ مليون دولار) سنوياً خلال الاعوام الخمسة المقبلة لمقتضيات اعادة التنظيم والمقتنيات، لكن دون تعديل ميزانية الدفاع ككل، علماً بأن بعض المصادر أكد ان ذلك مبلغ اضافي، علاوة على زيادة قدرها ٥٠٠ مليون شيكل لتغطية كلفة قمع الانتفاضة (**الحياة**، ٤/ ٩/ ١٩٨٩). ولعل حقيقة الامر هي ان الزيادة الفعلية المتعلقة بتسريع التحديث